وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 16 يوليو 2023

أخبار الطاقة

تجمع دولي يناقش مشروعات السعودية الخضراء

الرياض

برعاية معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل، تستضيف مدينة الرياض في الفترة من 8 - 10 أكتوبر 2023م المنتدى الـ 13 للأبنية الخضراء «SGBF» بعنوان: «توطين أهداف التنمية المستدامة» في مركز الملك عبدالله المالي، بحضور عددٍ من الخبراء والمتخصصين والمستثمرين.

ويهدف المنتدى إلى تعزيز قدرة قطاع البناء والتشييد ليصبح خالياً من الانبعاثات الكربونية، ويتسم بكفاءة الطاقة والمياه والمواد الصديقة للبيئة والإنسان، وفقاً لثلاثة محاور رئيسة سيناقشها المنتدى، وهي: (الطاقة والمياه، المدن الخضراء، الشراكات والتكنولوجيا). وأوضح الأمين العام للمنتدى السعودي للأبنية الخضراء المهندس فيصل الفضل، أن إدارة المناطق المحلية تواجه في كل مدينة تحديات فريدة، ما يستوجب الاستثمار للاستفادة من حلول «الأبنية الخضراء» وتقنيات المواد الصديقة للإنسان والبيئة والطاقة الخضراء والمياه النظيفة، والبنية الأساسية، والتجربة الإنسانية. وبيّن أن المنتدى يناقش في دورته الـ 13 أوجه توطين أهداف التنمية المستدامة في المباني والأحياء والمدن، بمشاركة العديد من الخبراء والمختصين؛ من أجل مناقشة التحديات والتجارب الحية للمشاريع السعودية الخضراء. وسيقام على هامش المنتدى معرض مصاحب بمشاركة العديد من الجهات المتخصصة في البناء والتشييد، إذ سيسلط فيه الضوء على الاستثمار في المشاريع «صفر الكربون» والصديقة للإنسان والبيئة.

يذكر أن المنتدى السعودي للأبنية الخضراء حاصل على صفة الوضع الاستشاري الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منذ العام 2017م.

النفط يسجل ثالث مكاسب أسبوعية على خلفية بيانات المستهلكين القوية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أكثر من دولار للبرميل في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، مع ارتفاع الدولار وجني تجار النفط الأرباح من ارتفاع قوي، مع تسجيل الخام القياسي مكاسبه الأسبوعية الثالثة على التوالي، على خلفية بيانات المستهلكين القوية.

واستقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 79.87 دولارًا للبرميل، منخفضة 1.49 دولارًا، أو 1.8 ٪، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.47 دولار، أو 1.9 ٪، لتبلغ عند التسوية 75.42 دولارًا للبرميل.

وقال جون كيلدوف، الشريك في أجين كابيتال، «يبدو أن الأمر يتعلق ببعض عمليات جني الأرباح، مع عودة بعض مخاوف الطلب إلى المقدمة والوسط مع ارتداد الدولار». وارتفع مؤشر الدولار الأمريكي بعد أن سجل أدنى مستوى له في 15 شهرًا خلال الجلسة، حيث تماسك المستثمرون قبل عطلة نهاية الأسبوع، ويؤدي ارتفاع الدولار إلى انخفاض الطلب على النفط، مما يجعل النفط الخام أكثر تكلفة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى. وقال روب هاورث، كبير محللي الاستثمار في بنك يو إس بانك لإدارة الثروات، إن الارتفاع قد يستأنف الأسبوع المقبل، حيث إن تخفيف حدة التضخم، وخطط إعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة، وخفض الإمدادات وتعطيلها قد يدعم السوق. وقال هاوورث: «بينما من المرجح أن يكون هناك ذروة شراء طفيفة في أسعار النفط على المدى القريب للغاية، لتلامس أعلى مستوياتها منذ أوائل مايو، يبدو أن الميل نحو الارتفاع.» وارتفعت أسعار النفط ما يقرب من 2 ٪ على أساس أسبوعي، بعد أن أدت اضطرابات الإمدادات في ليبيا ونيجيريا إلى زيادة المخاوف من أن الأسواق ستشدد في الأشهر المقبلة، وأغلقت عدة حقول نفطية في ليبيا يوم الخميس بسبب احتجاج قبيلة محلية على اختطاف وزير سابق.

وبشكل منفصل، أوقفت شركة شل شحنات النفط الخام النيجيري، فوركادوس بسبب تسرب محتمل في محطة نفط رئيسة. وقال جون إيفانز المحلل في منصة بي. في. إم.، إن الاضطراب في ليبيا أوقف ما يقدر بنحو 370 ألف برميل يوميًا، في حين أن الخسارة من الانقطاع النيجيري تقدر بـ 225 ألف برميل يوميًا. وأضاف محللو كومرتس بنك أن صادرات النفط الروسية تراجعت أيضًا بشكل كبير، وإذا استمر هذا الاتجاه الأسبوع المقبل، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار أكثر حيث من المقرر أن تنخفض صادرات النفط الروسية بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في أغسطس. في وقت، يستعد أحد كبار مشترى النفط الروسي لمواجهة مشاكل تجارية مع تجاوز سعر خام الأورال، وهو درجة التصدير الرئيسية في البلاد، للحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل الذي حددته الدول الغربية لكبح عائدات موسكو. وكانت الهند والصين هما المشتريان المهيمنان للخام الروسي منذ أن دفع غزو أوكرانيا قبل أكثر من عام آخرين إلى الابتعاد عن منتج أوبك +. ومع ارتفاع خام الأورال فوق الحد الذي حددته مجموعة السبعة، فإن المستوردين سيواجهون مزيدًا من التدقيق في مشترياتهم. وقال مسؤولون من ثلاث مصافي هندية إنهم يستعدون لإجراء محادثات أكثر صرامة مع البنوك المحلية المشاركة في تمويل شحنات النفط الروسية، بما في ذلك المزيد من الطلبات للحصول على أدلة تثبت سعر الشراء. وتم تصميم سقف الأسعار للحفاظ على تدفق النفط الروسي ومنع حدوث صدمة عالمية في العرض، مع تقليص عائدات الكرملين وقدرته على تمويل الحرب في أوكرانيا. بينما لا يستطيع المستوردون استخدام الخدمات الغربية مثل التأمين والشحن إذا تم شراء النفط الخام فوق حد 60 دولارًا للبرميل، وقد أدى ذلك إلى ظهور أسطول كبير من ناقلات الظل لتجاوز العقوبات. ويستخدم المشترون الآسيويون هذا الأسطول بانتظام لاستيراد النفط الخام من الدول الروسية ودول أخرى مثل إيران. وقال مسؤولون من شركتين صينيتين للتكرير إن مشترياتهما من النفط الروسي خلال الأشهر الأخيرة تم تنفيذها في الغالب دون استخدام الخدمات المالية والتأمين والشحن الغربية. ووفقًا لوكالة تقارير الأسعار أرجوس، تجاوز خام الأورال 60 دولارًا للبرميل يوم الأربعاء في ميناء التحميل على أساس الشحن المجاني، وبالنسبة للمشترين الآسيويين، وعلى الرغم من الإشارة إلى هذه التقييمات على نطاق واسع من قبل تجار النفط في جميع أنحاء العالم، إلا أنها توفر مقياسًا جيدًا ولكنها لا تتوقع بالضبط أسعار الشراء التي يدفعها المشترون.

ويتم تسليم معظم الشحنات الروسية التي تشتريها مصافي التكرير الآسيوية على أساس التسليم، والذي يأخذ في الاعتبار سعر الخام في ميناء التحميل بالإضافة إلى الشحن والتكاليف المتنوعة الأخرى وليس على أساس على ظهر سفينة، والذي يستخدم لسقف السعر. ويتكون هذا السعر الذي يتم تسليمه من صيغة تتضمن عادةً خصمًا يتم التفاوض عليه بشكل خاص على متوسط الشهر للمعايير العالمية مثل برنت أو نفط دبي خلال شهر التحميل. وقال أحد المسؤولين الهنود إن مشتريات مصفاته من خام الأورال الروسي للتحميل في يوليو، يمكن تسعيرها الآن أعلى من الحد الأقصى - اعتمادًا على أداء خام برنت وغيره من المعايير القياسية في الفترة المتبقية من هذا الشهر. وقال إن الشركة قد تحتاج إلى النظر في استخدام عملات مختلفة. واختبرت مصافي التكرير الهندية استخدام عملات أخرى مثل الدرهم والروبل والروبية لشحنات الخام الروسية. وفي الآونة الأخيرة، كان الباعة الروس للخام إلى الهند مهتمين بشكل متزايد باستخدام اليوان. ويمكن أن تنتشر اضطرابات تدفقات الخام الروسي إلى الهند عبر أسواق النفط العالمية، بالتزامن مع انخفاض الإمدادات من موسكو والرياض وتشديد السوق المتوقع. وتستورد الدولة الواقعة في جنوب آسيا حاليًا ما يقرب من نصف نفطها من روسيا، وتشكل خامات الأورال الجزء الأكبر من البراميل. وقد تحتاج مصافي التكرير الهندية إلى البحث عن المزيد من الشحنات من غرب إفريقيا أو أبو ظبي أو المملكة العربية السعودية أو العراق، إذا لاحظت تأثيرًا كبيرًا على وارداتها. ولن يتم تغيير جميع صفقات النفط الروسية في آسيا مع ارتفاع خام الأورال. ويتكون جزء كبير من التدفقات المنقولة بحراً من روسيا إلى الصين من مزيج إيسبو، وهي درجة عالية الجودة تزيد أسعارها عادةً عن 60 دولارًا للبرميل. ونظرًا لسعرها المرتفع باستمرار، تعتمد صادرات الدرجة الأولى من الموانئ في شرق روسيا بالفعل على أسطول الظل وشركات التأمين المستعدة للتعامل مع مثل هذه الصفقات.

وحذرت شركات التكرير الهندية والصينية من أن السعر النهائي لمعظم الشحنات الروسية التي يتم تحميلها في يوليو، على سبيل المثال، لن يُعرف إلا في نهاية الشهر، مما يترك الكثيرين في حالة ترقب وانتظار. وقال أحد المسؤولين الهنود إن المشترين سيركزون على التفاوض بشأن تخفيضات أكبر من أجل خفض التكلفة النهائية لقاعدة على ظهر سفينة وجعلها أقل من 60 دولارًا للبرميل، في حالة ارتفاع برنت أو دبي، حيث تشكل المعايير أكبر عنصر تسعير.

صفقات جني الأرباح

وقالت انفيستنق دوت كوم، سجل النفط ثاني مكاسب أسبوعية بعد بعض عمليات جني الأرباح على خلفية بيانات المستهلكين القوية. لكن، تقرير ثقة المستهلك القوي أعطى صفقات الشراء في النفط ذريعة لجني بعض الأرباح يوم الجمعة في السوق التي ارتفعت أكثر مما توقعه الكثيرون، مع أسبوع ثان من المكاسب. وعلى أساس أسبوعي، ارتفع مؤشر الخام الأمريكي بنحو 2 ٪، مواصلاً ارتفاع الأسبوع الماضي بنسبة 4.6 ٪ والارتفاع في الأسبوع السابق بنسبة 2.1 ٪، فيما سجل خام برنت في لندن أول إغلاق منخفض الأسبوع الماضي بعد أعلى مستوى في ثلاثة أشهر يوم الخميس عند 81.42 دولارًا. وعلى مدار الأسبوع، ارتفع خام برنت أيضًا بنحو 2 ٪ بعد ارتفاعه الأسبوع الماضي بنسبة 4.8 ٪ ومكاسب الأسبوع الماضي 1.4 ٪. وقال كريج إيرلام، المحلل في منصة تداول النفط عبر الإنترنت، أواندا: «يتم تداول النفط بشكل ثابت نسبيًا اليوم، لكنه حقق مكاسب هائلة خلال الأسبوعين الماضيين، ولا يزال من الممكن أن يضيف إلى ذلك خلال الجلسات القادمة»، مشيرًا إلى أن الأسعار ارتفعت بنسبة 13 ٪ عن يونيو، وقد يكون هناك المزيد للارتفاع. وحذر إرلام من أن خام برنت قد يواجه مقاومة جدية عند 83 إلى 84 دولارًا، إذا استمر في الارتفاع. وأضاف: «التحرك إلى الأسفل سوف يلفت الانتباه مرة أخرى إلى 80 دولارًا». فيما يبدو أن النفط جيدًا من عدة جبهات، باستثناء الطلب نفسه، وتم إطلاق زيادة النفط في يوليو من قبل عوامل داعمة مختلفة، بما في ذلك الخطاب السعودي والروسي بشأن تخفيضات الإنتاج - مليون برميل إضافية يوميًا لكل من المملكة ونصف مليون برميل يوميًا تعهدت بها موسكو. وكانت هناك أيضًا بيانات تضخم متراجعة هذا الأسبوع تشير إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيكون أقل حدة مع ارتفاع أسعار الفائدة. وأدى ذلك إلى انخفاض الدولار إلى أدنى مستوياته في 15 شهرًا، مما جعل النفط المقوم بالدولار أكثر جاذبية للمشترين الذين يستخدمون عملات أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطلب على النفط في الولايات المتحدة نفسها كان ضعيفًا نوعًا ما مؤخرًا، حيث ارتفعت أرصدة الخام المحلية إلى أقصى حد لها في شهر الأسبوع الماضي. كما أظهرت دراسة استقصائية تمت مراقبتها عن كثب حول معنويات المستهلكين في الولايات المتحدة من قبل جامعة ميشيغان أن شهية الإنفاق لدى الأمريكيين بلغت أعلى مستوياتها في عامين، وقال اقتصاديون إنمائيون إنه لن يكون مشجعًا للغاية بالنسبة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي يرغب في رؤية قدر أكبر من الإنفاق وتراجع التضخم. وقالت جوان هسو، مديرة استبيانات المستهلكين في أوميتش، في بيان: «الارتفاع الحاد في المعنويات يُعزى إلى حد كبير إلى التباطؤ المستمر في التضخم إلى جانب الاستقرار في أسواق العمل». وهذا يؤكد ما يمكن أن يكون أحد أكبر مخاوف الاحتياطي الفيدرالي، ويعتقد المستهلكون أن التضخم ينحسر ويبدأ في الإنفاق بشكل كبير مرة أخرى

وبلغ التضخم، وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك، أعلى مستوى له في أربعة عقود عند 9.1 ٪ سنويًا في يونيو 2022 في أعقاب وباء فيروس كورونا وتريليونات الدولارات من الإنفاق على الإغاثة لذلك. واستجاب الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بشكل كبير، مضيفًا إجمالي 5 ٪ على 10 علاوات إلى المعدل السابق البالغ 0.25 ٪. وتراجع التضخم لاحقًا، حيث انخفض إلى 3 ٪ في قراءة مؤشر أسعار المستهلكين لشهر يوليو. لكن هذا لا يزال أعلى بكثير من هدف الاحتياطي الفيدرالي على المدى الطويل عند 2 ٪، حيث قال مسؤولون في البنك المركزي إنهم يخشون تجدد الارتفاعات. ومن المفترض أن يتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي قرارًا بشأن أسعار الفائدة مرة أخرى في 26 يوليو، حيث يقول الاقتصاديون إن هناك احتمالًا كبيرًا بأن يضيف البنك المركزي ربع نقطة أخرى إلى المعدلات.

انخفاض التضخم الأميركي يدفع خام برنت فوق الـ80 دولاراً للبرميل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تزايدت المشاعر الصعودية في أسواق النفط الأسبوع الفائت، مع تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة بشكل كبير وتشديد الأسواق على خلفية اضطرابات الإمدادات وخفض الإنتاج، وعززت أنباء الانخفاض الملحوظ في نمو التضخم في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي أسعار النفط، مما دفع خام برنت إلى ما فوق 80 دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ مايو.

ومدعومًا أيضًا بضيق السوق الناجم عن تخفيضات الإنتاج في المملكة العربية السعودية وقيود الصادرات الروسية، حيث يزداد التقلص حدة مرة أخرى، ومن المقرر أن يشهد هذا الأسبوع أكبر مكاسب منذ شهور، متجاهلًا الزيادة الأكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأميركية.

ولا تزال منظمة أوبك متفائلة بشأن الطلب في عام 2024. وفي أحدث تقرير شهري لها عن سوق النفط، توقعت أوبك أن نمو الطلب في العام المقبل سيصل إلى 2.25 مليون برميل في اليوم، وهو أقل قليلاً فقط من الرقم المعدل لعام 2023 (2.44 مليون برميل في اليوم)، أي ضعف معدل وكالة الطاقة الدولية.

وبحسب التقرير اليومي لشركة إينرجي أوتلوك ادفايزرز الاستشارية الأميركية، المستمدة من تقرير سوق النفط لشهر يوليو من وكالة الطاقة الدولية، والذي صدر يوم الخميس، يُظهر إنتاج أوبك + من النفط الخام في أكتوبر 2022 قبل تخفيضات الإنتاج المعلنة، ثم يظهر التخفيضات التي تم إجراؤها منذ ذلك الحين والإضافات حتى يونيو 2023.

وخفضت المملكة العربية السعودية 900 ألف برميل في اليوم، وخفضت بقية دول أوبك في الشرق الأوسط 900 ألف برميل أخرى في اليوم، وقطعت روسيا 200 ألف برميل في اليوم فقط، وأضافت إيران 500 ألف برميل في اليوم ونيجيريا 200 ألف برميل في اليوم والباقي أضافت حوالي 100 ألف برميل في اليوم. ويبلغ صافي الخفض بين أكتوبر 2022 ويونيو 2023 فقط 1.3 مليون برميل في اليوم، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، والتي تشمل التخفيضات المتفق عليها في أكتوبر والتخفيضات الطوعية التي تم الإعلان عنها في مارس 2023.

وبعد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلنتها المملكة العربية السعودية وروسيا والجزائر الشهر الماضي لشهري يوليو وأغسطس، تقدر وكالة الطاقة الدولية أن إنتاج أوبك + سيكون 42.4 مليون برميل في اليوم في كل من يوليو وأغسطس، وسلط التقرير على الدعوة إلى تخفيضات أوبك مقابل الإعلان عنها في تقارير سابقة، والدعوة إلى أوبك، حتى من خلال تقديرات أوبك، لا تتطابق مع سياسة التخفيضات.

وبعبارة أخرى، يظهر الطلب على أوبك أو أوبك + أعلى بكثير من الإنتاج، ويشير الاختلاف بين الطلب على أوبك + والإنتاج الفعلي إلى انخفاض كبير في المخزونات، بينما يظهر أن الطلب على أوبك أو أوبك + أعلى من إنتاج كل منهما، وينبغي رؤية سحبًا في المخزونات، ويعتقد أن تقديرات الطلب من قبل كل من وكالة الطاقة الدولية وأوبك مبالغ فيها.
ويعتقد أيضًا أن بعض ما يتم احتسابه على أنه «طلب»، خاصة في الصين، سيذهب إلى المخزونات. وهذا يعني أن الفرق بين الطلب على أوبك والإنتاج الفعلي أقل مما يظهر في البيانات، وسيتم استخدام بناء المخزون هذا الآن لتغطية الفرق لاحقًا، وهذا ما يفسر سبب التفاؤل بشأن النفط في النصف الثاني من عام 2023، لكن يعتقد أن الصين ستضع حدًا لأسعار النفط لأنها تحرر النفط من مخزوناتها.

إلى ذلك أعلن نائب وزير المالية الروسي أليكسي سازانوف، أن الحكومة تخطط لخفض الخصم الضريبي على نفط الأورال من 25 دولارًا إلى 20 دولارًا اعتبارًا من 1 سبتمبر 2023، ويأتي هذا القرار بعد أن تجاوز سعر النفط الروسي القياسي سقف مجموعة السبع. وستتوقف وكالة أرجوس عن تقديم أسعار لخام الأورال الروسي، والتي تُستخدم لحساب العديد من الضرائب والرسوم بدءًا من عام 2024، وتقول روسيا إنها ستتحول إلى مؤشر الأسعار الوطني الخاص بها لحساب هذه الرسوم.

ووقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قانونًا لتعديل حسابات الضرائب على نفط الأورال الخام لزيادة إيرادات الدولة وتخفيف تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزانية الوطنية. ويعدل القانون افتراضات الأسعار التي تستخدمها موسكو في الضريبة التي تقدر بمليارات الروبل على صادرات النفط، رداً على عجز الميزانية الآخذ في الاتساع بسبب العقوبات الغربية.

وتتوقع الحكومة أن يؤدي هذا التغيير إلى زيادة الميزانية بمقدار 600 مليار روبل (8.2 مليارات دولار) هذا العام. ويحدد القانون الجديد الحد الأقصى للخصم الضريبي لمزيج الأورال الروسي مقارنة بخام برنت عند 34 دولارًا للبرميل في أبريل، وهو ما سينخفض شهريًا حتى يصل إلى 25 دولارًا في يوليو.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون خصمًا قدره 1.1 مليار روبل من ضريبة استخراج المعادن للهيدروكربونات المنتجة في منطقة شمال يامال القصوى، ويهدف هذا الخصم إلى تمويل تطوير البنية التحتية اللازمة لنقل الهيدروكربونات السائلة المنتجة في يامال، والقانون جزء من خطة روسيا الأوسع لتعزيز صادرات إنتاج النفط والغاز، لا سيما عبر طريق بحر الشمال، لزيادة الصادرات إلى آسيا وتعويض الإمدادات المتضائلة إلى أوروبا.

وفي ليبيا، توقف إنتاج النفط في حقل الفيل النفطي البالغ 70 ألف برميل في اليوم يوم الخميس بعد أن تصاعدت الاحتجاجات القبلية على اختطاف وزير المالية السابق، وأدت إلى اضطرابات أكبر وقد تؤثر قريبًا على حقل الشرارة المجاور أيضًا.

وفي أوروبا، تعيق موجات الحرارة توليد الطاقة في القارة، حيث أعلنت فرنسا عن خفض الإنتاج في محطتين نوويتين بقدرة 3.6 جيجا واط، و2.6 جيجاواط، على طول نهر الرون حيث أن مستويات المياه المنخفضة بشكل غير مسبوق جنبًا إلى جنب مع درجات الحرارة المرتفعة في أحواض التبريد تعيق توليد الكهرباء.

فيما تنفق شركات النفط الكبرى الأموال على طاقة الرياح الألمانية، وانتصرت شركات النفط الأوروبية الكبرى، بقيادة شركة بريتش بتروليوم، وتوتال اينرجيز، في مزاد طاقة الرياح البحرية 7 جيجاوات في ألمانيا، وحصلت على حقوق 4 جيجاوات و3 جيجاوات، على التوالي، حيث حصد المزاد 14 مليار دولار.

وفي الصين، تعكف البلاد على إصلاح قطاع الكهرباء، حيث حددت اللجنة الصينية لتعميق الإصلاح، وهي هيئة رئيسية لصنع السياسات في الحزب الشيوعي الصيني، مقترحات واسعة لتطوير قطاع الكهرباء في البلاد الذي لا يزال يعاني من الحمائية الإقليمية والافتقار إلى الترابط بين المناطق.

وفي باكستان، تتفاوض الحكومة الباكستانية لشراء شحنة ثانية من الخام الروسي المخفض، حيث ورد أن شركة التكرير الخاصة، باركو، تطلب شراء النفط الروسي أيضًا، حيث تركز المحادثات حتى الآن على مصفاة «بي آر إل» المملوكة للدولة.

وفي ناميبيا، أكدت شركة شل، التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، اكتشاف نفط آخر في حوض أورانج في ناميبيا، وهو الرابع في البلاد منذ حفر أول بئر استكشافي في فبراير 2022، مع وصول بئر ليسيدي إكس1 المكتشف حديثًا إلى خزانات ذات نوعية جيدة مرة أخرى.

من جهتها وافقت شركة النفط الأميركية الكبرى، إكسون موبيل على شراء شركة دنبورغ، مقابل 4.9 مليارات، مما عزز خبرتها في التقاط الكربون وتخزينه حيث تمتلك الأخيرة أكبر شبكة من خطوط أنابيب ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة التي تمتد على مسافة 1300 ميل.

وفي المكسيك، ضغطت الجهة التنظيمية المكسيكية على عدم مقاضاة بيميكس، إذ تخلت اللجنة الوطنية للهيدروكربونات في المكسيك عن نيتها تغريم شركة النفط الوطنية بيميكس بسبب الانتهاكات المتكررة مثل تصاريح الحفر غير الملائمة والإحراق المفرط.

وفي النرويج، توقف مصفاة التكرير النرويجية بعد ضربة صاعقة، وتعمل مصفاة مونغستاد التابعة لشركة إكوينور والتي تبلغ طاقتها تكلفتها 226000 برميل في اليوم، وهي المصفاة العاملة الوحيدة في النرويج، بمستويات منخفضة من العمليات منذ أن عطلت صاعقة إمدادات الطاقة إلى المحطة في وقت سابق من الأسبوع الماضي.

وفي الولايات المتحدة، أوقفت كاليفورنيا الموافقة على تصاريح النفط الجديدة، ووافق قسم إدارة الطاقة الجيولوجية في ولاية كاليفورنيا، وهو هيئة إصدار تصاريح النفط في الولاية، على 7 تصاريح جديدة للآبار فقط في عام 2023 حتى الآن، مقارنة بأكثر من 200 تصريح أصدرته بحلول هذا الوقت من العام الماضي، على الرغم من وجود حوالي 1400 طلب تصريح في انتظار الموافقة.

وفي العراق توصلت السلطات العراقية إلى اتفاق مع طهران لمبادلة نفطها الخام بالغاز الطبيعي الإيراني، بهدف تخفيف أزمة إمدادات الطاقة في البلاد وفي الوقت نفسه تجنب العقوبات الأميركية المفروضة على إيران عن طريق صفقات المقايضة.

في وقت، يقاضي كبار الضاربين في صناعة النفط مثل بريتش بتروليوم، وشل مطور الغاز الطبيعي المسال الأميركي لفشلهم في توريد الشحنات المتعاقد عليها من الغاز المسال، حتى مع بيعها للعملاء غير المتعاقدين، مع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى 90 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية العام الماضي.

«أويل برايس»: تزايد التوقعات الصعودية لأسواق النفط مع تباطؤ التضخم الأمريكي

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أمس، أن أسعار النفط انخفضت من أعلى مستوى لها في 11 أسبوعا بسبب جني الأرباح، مشيرا إلى أن خامي غرب تكساس الوسيط وبرنت سجلا أسبوعهما الثالث على التوالي من المكاسب، حيث أدى تعطل الإمدادات في إفريقيا وانخفاض الشحنات من روسيا إلى تضييق السوق.

وأشار التقرير إلى إنهاء العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الجلسة بالقرب من 75 دولارا للبرميل مرتفعة بنحو 2 في المائة هذا الأسبوع، ناقلا عن محللين دوليين قولهم: إن هوامش التكرير الضعيفة في بعض أجزاء الولايات المتحدة قد أثرت أيضا في المعنويات، ومع ذلك قال التجار: إن الخسائر في ختام الأسبوع الماضي من المحتمل أن تكون مؤقتة من منظور فني وأساسي.

وذكر أن الارتفاع في وقت سابق من الأسبوع الماضي كان مدفوعا جزئيا باضطراب الإمدادات حيث أغلق المحتجون حقل الشرارة النفطي الليبي في وقت متأخر من الخميس بعد توقف الإنتاج من حقل الفيل الأصغر في وقت سابق اليوم. وحقق كل من خام برنت والخام الأمريكي مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي بسبب تعطل بعض الإمدادات النفطية الليبية والنيجيرية ولكن التعاملات اليومية سجلت انخفاضات بسبب جني الأرباح وصعود الدولار الأمريكي والشكوك بشأن وتيرة تعافي الطلب. وأضاف التقرير أنه في الوقت نفسه، تم تعليق التدفقات من محطة نفط «فوركادوس» في نيجيريا للتحقق من احتمال حدوث تسرب، موضحا أن ذلك يأتي في أعقاب مؤشرات إلى أن التدفقات الروسية بدأت أخيرا في الانخفاض بعد أربعة أشهر من تراجع الإنتاج في البلاد. ولفت التقرير إلى أن التجار سيراقبون عن كثب الخطوة التالية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، فضلا عن الاستجابة المحتملة بين صانعي السياسات في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بعد أن ارتفعت أسعار الخام الروسي فوق سقفها. ورجح أن كبار مشتري النفط الروسي سيواجهون مشكلات تجارية مع تجاوز سعر الأورال الروسي للحد الأقصى البالغ 60 دولارا للبرميل الذي حددته الدول الغربية لكبح عائدات موسكو، مشيرا إلى أن الهند والصين هما المشتريان المهيمنان على الخام الروسي، ومع ارتفاع سعر خام جبال الأورال فوق الحد الذي حددته مجموعة السبعة، فإن المستوردين سيواجهون مزيدا من التدقيق في مشترياتهم.

ونوه التقرير إلى أنه لا يستطيع المستوردون استخدام الخدمات الغربية مثل التأمين والشحن إذا تم شراء النفط الخام الروسي فوق حد 60 دولارا للبرميل وقد أدى ذلك إلى ظهور أسطول كبير من ناقلات الظل لتجاوز العقوبات.

من جانبه، أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن المشاعر الصعودية تزايدت في أسواق النفط في الأسبوع الماضي مع تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة بشكل كبير وتشديد الأسواق على خلفية اضطرابات الإمدادات وخفض الإنتاج.

وأشار التقرير إلى أن أنباء الانخفاض الملحوظ في نمو التضخم في الولايات المتحدة عززت أسعار النفط، ما دفع خام برنت إلى ما فوق 80 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ أيار (مايو) ومدعوما أيضا بضيق السوق الناجم عن تخفيضات الإنتاج الطوعية في السعودية وقيود الصادرات الروسية - حيث يزداد نقص الإنتاج حدة مرة أخرى.

وبين التقرير أن أوبك لا تزال متفائلة بشأن الطلب في 2024، لافتا إلى أنه وفقا لأحدث تقرير شهري لها عن سوق النفط توقعت أوبك أن نمو الطلب في العام المقبل سيصل إلى 2.25 مليون برميل في اليوم، وهو أقل قليلا فقط من الرقم المعدل لعام 2023 (2.44 مليون برميل في اليوم)، أي ضعف معدل وكالة الطاقة الدولية.

وفيما تشير التوقعات إلى أن تشهد السوق أكبر مكاسب منذ شهور متجاهلة الزيادة الكبرى من المتوقع في مخزونات الخام الأمريكية، عد التقرير أن ليبيا على شفا تصعيد آخر حيث توقف إنتاج النفط في حقل الفيل النفطي البالغ 70 ألف برميل يوميا الخميس بعد أن تصاعدت الاحتجاجات القبلية، ما أدى إلى اضطرابات تؤثر قريبا في حقل الشرارة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط أكثر من دولار للبرميل الجمعة مع صعود الدولار وإقبال المتعاملين في سوق النفط على جني الأرباح بعد صعود كبير لأسعار الخام لكن الخامين القياسيين سجلا مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.49 دولار بما يعادل 1.8 في المائة، إلى 79.87 دولار للبرميل عند التسوية بينما هبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.47 دولار أو 1.9 في المائة، لتسجل 75.42 دولار للبرميل

. وقال جون كيلدوف من أجين كابيتال «يبدو فحسب أن البعض يجنون الأرباح مع عودة بعض المخاوف بشأن الطلب إلى الواجهة بفعل صعود الدولار». وارتفع مؤشر الدولار بنسبة طفيفة بعدما سجل أدنى مستوياته في 15 شهرا خلال الجلسة. ويؤدي ارتفاع الدولار لتقليل الطلب على النفط، إذ يرفع سعر الخام على المستثمرين حائزي العملات الأخرى. وارتفعت أسعار النفط بما يقارب 2 في المائة، على أساس أسبوعي بعد توقف بعض الإمدادات من ليبيا ونيجيريا، ما زاد المخاوف من أن تشهد الأسواق شحا في المعروض في الشهور المقبلة. وقال جون إيفانز المحلل في (بي.في.إم) إن تعطل الإمدادات في ليبيا يوقف ما يقدر بنحو 370 ألف برميل يوميا، في حين تقدر الخسارة من توقف شحنات النفط الخام النيجيري بنحو 225 ألف برميل يوميا.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 5 حفارات هذا الأسبوع بعد زيادة 6 حفارات الأسبوع الماضي.

وذكر تقرير شركة «بيكر هيوز» الأمريكية الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد الحفارات انخفض إلى 675 هذا الأسبوع – 81 منصة أقل من هذا الوقت من العام الماضي، موضحا أن العدد الحالي أقل بـ400 منصة من عدد الحفارات في بداية عام 2019 قبل انتشار الوباء.

وأشار التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية بمقدار 3 هذا الأسبوع إلى 537، في حين انخفض عدد منصات الغاز بمقدار 2، إلى 133. بقيت حفارات متنوعة على حالها عند 5.

ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار 5 إلى 13 منصة أقل من الفترة نفسها من العام الماضي، بينما انخفض عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار 1، وانخفض بمقدار 10 منصات عن هذا الوقت من العام الماضي.

وأفاد بتراجع مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 12.3 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 7 تموز (يوليو)، وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، بزيادة قدرها 100 ألف برميل يوميا عن بداية العام، بينما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الآن 300 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

«الطرق الكهربائية» .. نظام فرنسي لشحن المركبات أثناء السير

الاقتصادية

والشاحنات الكهربائية، من خلال تقنيتين تسمحان للمركبات بالقيادة لمدة أطول باستخدام بطاريات أصغر تستهلك بالتالي قدرا أقل من المعادن النادرة.

وتتولى بكرات مغناطيسية موضوعة تحت الأسفلت إعادة شحن بطاريات المركبات بواسطة الحث المغناطيسي، مثلما تشحن الهواتف المحمولة لا سلكيا بالتقنية نفسها. أما السيارات، فتكون مجهزة في أسفل هيكلها القريب من الأسفلت بصفيحة حديدية لاقطة تتيح شحنها من الطريق.

ومن شأن أنظمة «الطرق الكهربائية» هذه أن تسرع الثورة الجارية في قطاع صناعة السيارات، إذ تمكن المركبات الكهربائية من السير وقتا أطول دون التوقف لإعادة شحن بطارياتها، وتغني عن البطاريات البالغة الثقل التي تستهلك قدرا كبيرا من المواد النادرة، وفقا لـ«الفرنسية».

وتتيح هذه «الطرق الكهربائية» الحد من حجم بطاريات السيارات، وفقا لدراسة أجرتها جامعة جوتنبرج السويدية. إضافة إلى ذلك، فإن الوفر الذي يكون تحقق فيما يتعلق بالبطاريات يتيح تمويلها إلى حد كبير، وفقا لهذه الدراسة.

وتهدف التجارب على الطريق السريعة الفرنسية إلى اختبار فاعلية هذه التقنية في حال كانت السيارات تسير بسرعة عالية. وسيسهم الاختبار في معالجة آخر المسائل المتبقية «قبل نشر هذه التقنية على نطاق واسع، على مسافة مئات أو آلاف الكيلومترات»، وفق ما شرح لوي دو باسكييه، المسؤول عن المشروع لدى شركة «فينسي» الفرنسية العملاقة للامتيازات والبناء.

وتجرى الاختبارات الأولى في أيلول (سبتمبر) 2023 في روان بغرب فرنسا على حلقة مغلقة تابعة لهيئة «سيريما» الحكومية التي تشرف عليها وزارة التحول البيئي. وبعد ذلك توضع أنظمة الشحن هذه على مسافة أربعة كيلومترات من الطريق السريع «أ.10» بالقرب من باريس. ولا يعمل نظام الشحن إلا لدى مرور المركبات المتوافقة المزودة بالصفائح اللاقطة

كذلك سيقام على طريق جبل مون بلان السريعة في وسط فرنسا اختبار تقنية ابتكرتها أساسا للترامواي شركة «ألستوم» المتخصصة في السكك الحديدية، وتحصل المركبات بموجبها على الكهرباء من مسار تغذية مدرج في الطبقة الفوقية للطريق.

وستشكل تقنية «الطريق الكهربائية» عنصرا يؤدي إلى تسريع الانتقال إلى خيار الكهرباء فيما يتعلق بالشاحنات الثقيلة التي تستخدم الديزل، وفقا لتقارير رفعت إلى وزارة النقل الفرنسية في صيف 2021.

وشرح المسؤول السابق في شركة «رينو» لصناعة السيارات باتريك بيلاتا أن «الطرق الكهربائية» تتيح «الحد بقدر كبير من انبعاثات الكربون في النقل البري لمسافات طويلة في موازاة الحد من انبعاثات الكربون من الطاقة الكهربائية في أوروبا».

ورأى أن هذا الحل يوفر «كفاءة طاقة ممتازة، وتغذية كهربائية مستمرة لا تؤدي إلى تدهور ظروف استخدام الشاحنات وإلى خفض كبير في حجم بطاريات شاحنات البضائع الثقيلة التي تسير مسافات طويلة»، إضافة إلى كونها تقلل بدرجة كبيرة من الحاجة إلى محطات الشحن.

لكن ثمة معوقات تكنولوجية لا يزال يتعين تذليلها. فقد لاحظت تقارير مرفوعة إلى الوزارة أن الحث المغناطيسي قليل الفاعلية وعالي التكلفة، فضلا عن أن الصفائح الحديدية في أسفل المركبة يمكن أن تصبح مسدودة، وتسبب مشكلات لسائقي الدراجات النارية خصوصا.

وإضافة إلى صفائح الحث المغناطيسي والموصلية (المتبعة في تجربة مون بلان)، يجري العمل على اختبار حل ثالث في ألمانيا، باستخدام أسلاك كهربائية معلقة كتلك المستخدمة للترامواي. وأشار تقرير مقدم إلى وزارة النقل إلى أن هذا الحل هو «الأكثر تقدما من الناحية الفنية»، لكنه لا يصلح سوى للشاحنات، إضافة إلى أن الأبراج الضرورية على جانب الطريق تطرح مشكلات تتعلق بالسلامة على الطرق. وستمتد التجربة على الطرق السريعة الفرنسية ثلاثة أعوام بميزانية قدرها 26 مليون يورو.

فشل سوق الانبعاثات يهدد الكوكب

آلان بيتي من لندن

الاقتصادية

منذ 20 عاما تقريبا، وصف الخبير الاقتصادي نيكولاس ستيرن، في تقرير غير مسبوق لحكومة المملكة المتحدة، تغير المناخ بشكل لا ينسى بأنه «أكبر فشل للسوق في التاريخ». ما زال هذا مع الأسف صحيحا إلى حد كبير. لا يزال الكوكب يحمل تكاليف الانبعاثات في الغالب بدلا من أن يتحملها الملوثون. تقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن 60 في المائة من انبعاثات الكربون من الاقتصادات الرائدة في العالم غير مسعرة تماما، و10 في المائة فقط تخضع للضريبة إلى مستوى قد يعكس التكلفة الحقيقية للكربون.

يعد هذا إدانة للحكومات ومؤسساتها العالمية لأنه بعد كل هذا الوقت لم تنتج أي إجراءات منسقة. أدت الانقسامات بين الدول الغنية والفقيرة وداخلها، والغيرة المؤسسية، والنفور في أوساط بعض القوى الكبرى «خاصة الولايات المتحدة» من التعددية إلى منع التقدم. من الغريب أن إحدى الطرق الأكثر احتمالية لإنشاء نظام عالمي لتسعير الكربون هي حملة من الحكومات التي تقاضي بعضها بعضا في منظمة التجارة العالمية، وهي مؤسسة تتراجع مصداقيتها منذ عقود.

إن استجابة العالم لتغير المناخ وانبعاثات الكربون مرتبطة حتما بالتجارة. دون توافق في مخططات تسعير الكربون، أو التدابير الحدودية لفرض رسوم على الواردات مقابل الانبعاثات غير الخاضعة للضريبة التي تنشأ أثناء تصنيعها، هناك خطر كبير من تسرب الكربون مع تحول الإنتاج إلى اقتصادات أكثر قذارة.

واحدة من أكبر قواعد البيانات المعرفية الأساسية في مجال تغير المناخ والتجارة هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس، التي تجري الأبحاث وتستضيف المناقشات الفنية بين الحكومات الأعضاء. لكن وظيفة صنع السياسة الفعلية للمنظمة هي في الأساس منبر للمفاوضات المخصصة بدلا من إطار قانوني دائم وملزم، وتاريخها كمجتمع للدول الغنية يضعف شرعيتها.

حققت المنظمة تقدما واعدا في 2021، مثلا، عندما توصلت الحكومات لمسودة اتفاقية عالمية للحد من التهرب الضريبي من الشركات متعددة الجنسيات. لكن الاتفاقية تواجه معارضة قوية في مجلس الشيوخ الأمريكي وفي أوساط الدول النامية «بقيادة الهند، التي في الأغلب ما تكون الساخط الرئيس في قضايا الحوكمة الاقتصادية العالمية»، والتي تشكو من أنها ستقلل من إيراداتها.

سيكون المكان المنطقي لتسوية ملزمة بشأن الكربون والتجارة على بعد ما يزيد قليلا على ثلاث ساعات بالقطار في جنيف في منظمة التجارة العالمية. لكن عملية التفاوض في منظمة التجارة العالمية، المرهقة والمنقسمة سياسيا، بالكاد حققت أي نجاحات كبيرة منذ إنشائها في 1995. وتعقد الحكومات الأعضاء فيها الآن «مناقشات منظمة» غير ملزمة بشأن المناخ والتجارة.

حيثما تفشل المفاوضات، يأتي النزاع القضائي ليملأ الفراغ. ربما تأتي المحادثات الأكثر جوهرية وفورية من الحكومات «الهند خاصة، مرة أخرى» التي تهدد برفع دعاوى ضد إجراء الاتحاد الأوروبي لتعديل الحدود الكربونية في عملية تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية بسبب التمييز ضد مصدريها.

يتم تنفيذ آلية تعديل حدود الكربون هذا العام وستبدأ فرض الضرائب بدءا من 2026. كما توفر حوافز للدول لتشديد أنظمة الكربون الخاصة بها من خلال فرضها على الواردات الفرق بين أسعار انبعاثاتها وأسعار الانبعاثات في أوروبا، وصولا إلى مستوى المنتجين الفرديين.

تصر بروكسل على أنها ستسعى جاهدة لجعل آلية تعديل حدود الكربون متوافقة مع منظمة التجارة العالمية. في قراءة متفائلة، قد يعني هذا أن الاتحاد الأوروبي سيعدل الإجراءات الحدودية لتبقى قانونية إذا، وعندما، تبدأ الأحكام في التراجع، وفي النهاية يعمل على وضع نظام يحظى ببعض القبول ويشجع الاقتصادات الأخرى على تبني مخططات مشابهة. شجع المحبطون من الافتقار إلى تسعير للكربون على غرار الاتحاد الأوروبي في أماكن أخرى، مثل شيلدون وايتهاوس، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي النشط عن ولاية رود آيلاند، بشكل فاعل إدخال آلية تعديل حدود الكربون.

إن التقاضي المستمر لدى منظمة التجارة العالمية كوسيلة للتوصل إلى إجماع ليس أمرا سخيفا كما يبدو. رغم أن حملة التقاضي التي استمرت 17 عاما تبدو هزلية، فإن المعركة القانونية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول الإعانات المالية التي قدمت لشركتي بوينج وأيرباص بين 2004 و2021 قد قيدت إلى حد ما المساعدات المشوهة للتجارة، حيث بذل الجانبان بعض الجهود للامتثال للأحكام المتعاقبة ضدهما.

إن الفارق الهائل، بالطبع، هو أن الولايات المتحدة تنقلب بشكل متزايد ضد نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. كما أبقت إدارة جو بايدن على قرار دونالد ترمب لـ 2019 بشل مرحلة الاستئناف في العملية، ما أجبر الاتحاد الأوروبي ودولا أخرى على بناء نظام حل بديل خاص بها.

إن نتيجة قضية منظمة التجارة العالمية ستكون غير مؤكدة إلى حد كبير. لا توجد سوابق مباشرة، وليس من المفترض على أي حال أن تكون السوابق ملزمة في النظام. إذا انتقلت آلية تعديل حدود الكربون إلى التقاضي في منظمة التجارة العالمية، فستكون هناك بعض الحجج الشرسة حول أخذ الاتحاد الأوروبي تكاليف امتثال الدول النامية وانبعاثاته التاريخية في الحسبان. يبدو أن التقارير الإعلامية في الهند تشير إلى أن حكومة ناريندرا مودي تخطط لنظام تسعير الكربون الذي يفرض بشكل أساسي على أوروبا تعويضات بسبب الثورة الصناعية.

لكن باستثناء التوافق الجماعي للأخلاقيات بين حكومات العالم أو الظهور المفاجئ لمفاوضات ملزمة، من الصعب رؤية الآليات الأخرى الموجودة لنشر استخدام ضوابط الانبعاثات.

إن بناء نظام تسعير عالمي للكربون عبر التقاضي البطيء والمتكرر في الجناح القضائي المثير للجدل سياسيا لمنظمة مضطربة متعددة الأطراف ليس بالضبط نوع الحوكمة العالمية الذي توصي به مراجع العلاقات الدولية.

لكن في الوقت الحالي، هذا كل ما لدينا. في الوقت نفسه، يستمر المناخ في التردي، ويستمر كوكب الأرض في التدهور، وتستمر السوق في الفشل.

"نوتيكا" تبحر لسحب "صافر"

البلاد

أكد منسق الأمم المتحدة المقيم في اليمن ديفيد غريسي، أمس (السبت)، أن سفينة تبحر من جيبوتي في طريقها إلى الساحل اليمني على البحر الأحمر لسحب مليون برميل من النفط من خزان النفط صافر، مشيراً إلى أن عملية نقل النفط من الناقلة المتداعية صافر إلى السفينة التي تسمى نوتيكا سوف تبدأ الأسبوع المقبل.

وأعلنت الأمم المتحدة في وقت سابق، أن عملية سحب حمولة ناقلة النفط صافر المهجورة قبالة سواحل اليمن ستبدأ بحلول الأسبوع المقبل. و"صافر"، التي صُنعت قبل 47 عاماً وتُستخدم كمنصّة تخزين عائمة، محمّلة بنحو 1,1 مليون برميل من النفط الخام، ولم تخضع السفينة لأي صيانة منذ 2015م ما أدى إلى تآكل هيكلها وتردّي حالتها. وستضخّ شركة سميت سالفدج (SMIT Salvage) النفط من صافر إلى السفينة نوتيكا (Nautica) التي اشترتها الأمم المتحدة خصيصًا لهذه العملية، قبل أن تقوم بقطر الناقلة الفارغة في عملية تقدّر كلفتها بـ 148 مليون دولار.

وقال غريسلي في اجتماع لمجلس الأمن: "لقد أكدت SMIT لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يمكن المباشرة بنقل النفط مع مستوى خطر ضمن النطاق المقبول". وأضاف أن سفينة صافر مثبتة تماماً لأجل نقل النفط من سفينة لأخرى، مؤكدا أن خطراً متبقياً لا يزال قائما وأنه تم وضع خطة في حال وقوع حادث. كما أشار إلى أن إنجاز عملية النقل سيستغرق نحو أسبوعين، وبعدها سيستطيع العالم بأكمله أن يتنفس الصعداء. وبحسب الأمم المتحدة، تحمل الناقلة صافر أربعة أضعاف كمية النفط التي تسربت من ناقلة إكسون فالديز. وكان تسرّب النفط من "إكسون فالديز" في العام 1989م أدى إلى واحدة من أكبر الكوارث البيئية في تاريخ الولايات المتحدة. وفي حال حصل تسرّب من "صافر"، فإن البقعة النفطية يمكن أن تطال إضافة إلى الساحل اليمني، سواحل السعودية وإريتريا وجيبوتي والصومال، وستبلغ كلفة تنظيف المياه نحو 20 مليون دولار، بحسب تقديرات الأمم المتحدة التي تحذّر كذلك من عواقب كارثية بيئيا واقتصاديا وإنسانيا.

ويعتمد 1,7 مليون شخص في اليمن على الصيد البحري الذي يمكن أن يصاب بنكسة كبرى من جراء أي تسرب نفطي قد يؤدي كذلك إلى إغلاق موانئ عدة تستخدم لإيصال المواد الغذائية.

الاختناق الحراري يحاصر أوروبا وسط دعوات لتسريع خطط التكيّف

الشرق الأوسط

في الوقت الذي ما زالت مقاطعات الشمال الإيطالي تجهد لاستعادة دورة الحياة الطبيعية وتعويض الخسائر الفادحة التي خلّفتها الفيضانات غير المسبوقة التي شهدتها منتصف مايو (أيار) الماضي، تعيش مقاطعات الجنوب والجزر المتوسطية حالة من شبه الاختناق الحراري الناجمة عن ارتفاع قياسي في درجات الحرارة دفع بالسلطات الصحية إلى إعلان حالة الطوارئ في عدد من المستشفيات ودور العجزة، بعد تكرر الإصابات الخطرة بين المسنين، الذين يعانون من أمراض تنفسية، والتوقعات باستمرار موجة الحر الشديد حتى أواخر الأسبوع المقبل.

وقد أفادت بلدية العاصمة روما بأن عشرات السياح تمّ نقلهم إلى المستشفيات بعد إصابتهم بحالات إغماء خلال انتظارهم تحت الشمس في طوابير الدخول إلى المعالم السياحية مثل «الكولوزيوم» وغيره من الآثار الرومانية، فيما كان المركز الأوروبي للأرصاد الجوية «كوبرنيكوس» يحضّ الحكومات على الإسراع في زيادة طموحات وفاعلية خطط التكيّف مع الارتفاع في درجات الحرارة، «لأن الاحترار المناخي إلى ازدياد مطرد من المستبعد جداً أن يتوقف في المستقبل المنظور».

في حديث خاص مع «الشرق الأوسط»، قال مدير مركز تغيّر المناخ في الاتحاد الأوروبي كارلو بونتمبو: «للمرة الأولى في سجل الأرصاد الجوية الأوروبية، تحطّم الرقم القياسي لمتوسط درجة الحرارة اليومية للأرض مرتين في أسبوع واحد، وذلك بسبب الاحترار العام الناجم عن الأنشطة البشرية وما يرافقه من ظواهر مناخية قصوى ومتقاربة زمنياً». ويقول بوتمبو، إن موجة الحر التي تشهدها أوروبا حالياً مرشحة للتفاقم بسبب تزامنها مع ظاهرة مناخية أخرى لا تقل خطورة، هي الارتفاع الشديد في درجة حرارة مياه شمال المحيط الأطلسي، ويضيف: «دخلنا في منطقة مجهولة لا نعرف ما يمكن أن تحمل وراءها من تداعيات». وبعد أن يذكّر بونتمبو أنها ليست المرة الأولى، وقطعاً لن تكون الأخيرة، التي يجد الخبراء أنفسهم أمام مثل هذه الأوضاع المناخية المجهولة، يقول: «لا أحد بين البشر الأحياء اليوم شهد مثل هذا المناخ الذي نشهده حالياً، وبات من الضروري أن يدرك العالم، والمسؤولون بشكل خاص، أن التغيّر المناخي لن يحصل في السنوات المقبلة، أو بعد عقود من الآن، بل هو يحصل أمام أعيننا، وأن المناخ أصبح مختلفاً كلياً عن الذي عرفه آباؤنا وأجدادنا، وسيكون مختلفاً أكثر على عهد أولادنا وأحفادنا».

ويقـول مديـر المركـز الأوروبي لتغيّـر المناخ إن درجات حرارة البحار في العالم شـهدت ارتفاعاً لا سـابقة له فـي شـهر مايـو (أيار)، وإن هذه الظاهرة اسـتمرت في الشـهر الماضـي، حيث كان معدل ارتفـاع حرارة مياه الأطلسـي 1.36 درجة، «وهو أمر غير مألوف ما زال يحيّر الخبراء الذين لم يتمكنوا بعد من تحديد أسـبابه بدقـة». ويرجّـح بونتمبـو أن من بيـن عوامل هذا الارتفاع، التغيير المفاجئ الذي طـرأ على دورة الهواء في الفضاء، والتأثير الواضح لتغيّر المناخ الناجم عن الكثافة المتزايدة لغازات الدفيئة. ويعتقد بونتمبو أنه من غير الارتفاع غير المسـبوق في درجة حرارة مياه شـمال الأطلسـي، لما كانت أوروبا تشهد مثل هذه الأرقام القياسـية في درجات الحرارة.

ويعـزو خبـراء المركـز الأوروبـي لتغيّـر المناخ بعض أسـباب هذا الوضـع إلى نهاية ظاهـرة «لا نينيا» وبداية ظاهـرة «إل نينيـو»، التـي مـن خصائصها زيـادة درجة حرارة المناطـق المدارية في المحيط الهـادئ، والتي لهـا انعكاسـات مناخيـة علـى الصعيد العالمي. ويذكّر الخبـراء أن المناخ العالمي كان تحـت تأثير ظاهرة «لا نينيا» طوال السنوات الثلاث الماضية، ما أدّى إلى انخفاض درجات الحرارة الذي خفّف من تداعيات التغيّر المناخـي. وكانـت وكالـة الأمم المتحدة للأرصاد الجوية قد أفادت مؤخراً بأن الظروف أصبحت مواتية لبداية ظاهرة «إل نينيو»، التي يرجح أن تكون خلال الشـهر الحالي، حيث من المنتظر أن تسـجّل درجات الحرارة أرقاماً قياسية جديدة.

ويقـول بونتمبـو إنـه مـع ظهـور «إل نينيـو» في عام 2016، شـهد العالـم أعلى درجـات للحرارة منـذ أن بدأ التسجيل الموثوق أواسط القرن التاسع عشر، ويضيف: «ثمة توقعات بنسبة 98 ٪ في أن يشهد العالم خلال إحدى السـنوات الخمس المقبلة تحطيم الرقم القياسـي لدرجة الحرارة التي بلغها عام 2016».

وإذ يؤكـد بونتمبـو أن درجـات الحرارة التي نشـهدها اليوم في أوروبا هي الأعلى منذ 70 عاماً، اسـتناداً إلى سـجلات المركـز الأوروبي لتغيّـر المناخ، يرجح أن تكون الأعلى منـذ 150 عاماً أو ربما أكثر.

أكوا باور تتفق مع 3 شركات لتطوير مشروع محطة رابغ 4 بـ2.5 مليار

مكة

اتفقت شركة أكوا باور مع كل من شركة الحاج عبدالله علي رضا وشركاه المحدودة، وشركة مجموعة المؤيد للمقاولات، لتنفيذ الأعمال الهندسية، والإنشائية، والمشتريات الخاصة بمشروع محطة رابغ 4 لتحلية المياه المستقلة في المنطقة الغربية.

ووفق بيان للشركة، يضم التحالف ثلاث شركات، هي شركة «باور تشاينا»، وشركة «سيبيكو 3»، وشركة «وتيكو»، حيث تم توقيع عقد بتكلفة إجمالية 2.54 مليار ريال (677 مليون دولار)، بسعة إنتاجية تبلغ 600 ألف متر مكعب من المياه المحلاة يوميا، حيث من المقرر أن تخدم منطقتي مكة المكرمة، والمدينة المنورة.

ومن المتوقع أن يتم الإغلاق المالي للمشروع خلال الربع الثالث من عام 2023.

وتشرف «أكوا باور» على تشغيل محطة «رابغ 3» المستقلة لإنتاج المياه المحلاة في المنطقة نفسها، حيث تعد أول محطة لتحلية المياه من حيث الحجم في القطاع الخاص.

مع إضافة محطة «رابغ 4» من المتوقع أن تضاعف أكوا باور طاقتها في مجال إنتاج المياه المحلاة بالمنطقة إلى 1.2 مليون متر مكعب في اليوم، بالإضافة إلى 6.8 ملايين متر مكعب في اليوم عبر محفظة الشركة لمشروعات تحلية المياه، مما يجعلها؛ أكبر شركة خاصة منتجة للمياه المحلاة على مستوى العالم.

وعبر رئيس مجلس الإدارة لشركة أكوا باور محمد أبونيان، عن اعتزازه بالمكانة التي حققتها أكوا باور بصفتها أكبر شركة خاصة منتجة للمياه المحلاة على مستوى العالم، تعمل على توفير المياه بأقل تكلفة ممكنة، وباستخدام أكثر الحلول ابتكارا. وقال «سعداء بما حققناه من تقدم محرز في المشروع الذي سيضمن توفير إمدادات ثابتة من المياه المحلاة لسكان وزوار منطقتي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، خصوصا خلال فترات الذروة التي تتزامن مع حلول شهر رمضان، وموسم الحج. نشعر بالفخر بما حققناه من نجاح ملموس في موسم حج هذا العام وذلك من خلال تأمين أكثر من ثلثي الطلب على المياه في المشاعر المقدسة.

ممتن لجميع زملائنا الذين أمضوا وقتا بعيدا عن عائلاتهم حتى يتمكن 2.5 مليون شخص من أداء فريضة الحج بسهولة ويسر».

وأضاف «نستهدف من خلال هذا المشروع دعم المحتوى المحلي عبر زيادة نسب التوطين في الوظائف الجديدة التي سيشغلها الشباب السعودي ممن أنهى فترة التدريب في أكاديمية الطاقة والمياه ضمن برنامج تنمية المواهب الذي أشرفت عليها أكوا باور على مدى العقد الماضي في مجالات التطوير، والتشغيل، والصيانة».

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة شركة «سيبيكو 3» الصينية زهاو كيمينغ «يمثل الإعلان علامة فارقة أخرى في شراكتنا المستمرة مع أكوا باور، كما يدعم التزامنا المشترك بتطوير حلول مستدامة لتوفير وإنتاج المياه المحلاة في المملكة».

وتم توقيع اتفاقية شراء المياه الخاصة بالمشروع في وقت سابق من هذا العام من قبل «الشركة السعودية لشراكات المياه»، بعد اختيار تحالف «أكوا باور»، وشركة «الحاج عبد الله علي رضا وشركاه المحدودة»، و«مجموعة المؤيد للمقاولات».

يذكر أن «أكوا باور» تملك 16 محطة لتحلية المياه في أربع دول، من بينها 10 محطات تتواجد في المملكة.

وتلبي الشركة 30٪ من احتياجات المملكة من المياه، وبادرت أكوا باور في عام 2022 إلى تعزيز قدراتها المرتبطة بتحلية المياه عبر إنتاج 2.4 مليون متر مكعب من المياه المحلاة يوميا، من خلال أربع محطات لتحلية المياه موجودة في السعودية والبحرين والإمارات. وتعد هذه الخطوة الأولى من نوعها في تاريخ الشركة التي نجحت في تحقيقها خلال عام واحد فقط.

استئناف إنتاج النفط من حقل الشرارة الليبي مع انتهاء الاحتجاجات

اقتصاد الشرق

استأنف حقل الشرارة النفطي في ليبيا الإنتاج تدريجياً، بعد مغادرة المحتجين الذين أغلقوا المنشأة في وقتٍ سابق من هذا الأسبوع، وفقاً لشخصٍ مطلع على التطورات.

الشخص أضاف أنه من المحتمل استعادة الإنتاج بالكامل خلال الـ24 ساعة المقبلة. وأنهى المتظاهرون احتجاجهم بعد أن أطلق المسؤولون سراح رجل (وزير المالية السابق فرج بومطاري) يطمح ليصبح محافظ البنك المركزي القادم في البلاد.

وقال شخص آخر مطلع على الأمر إن حقل الفيل القريب -لكن الأصغر-، والذي تم إغلاقه كجزء من الاحتجاجات نفسها، استأنف إنتاجه أيضاً.

الشرارة هو أحد أكبر حقول ليبيا النفطية. وقبل الإغلاق كان ينتج حوالي 250 ألف إلى 260 ألف برميل يومياً. بينما يبلغ إنتاج حقل الفيل حوالي 60 ألف إلى 70 ألف برميل يومياً. بينما تبلغ القدرة الغنتاجية لحقل الواحة (الذي لم يتم إغلاقه من قِبل المحتجين) نحو 280 ألف إلى 290 ألف برميل يومياً.

ستجلب استعادة الإنتاج من الحقلين الليبيين بعض الراحة لأسواق النفط التي تعيش هاجس ضيق العرض مقابل الطلب. مع ذلك، فإن الاحتجاجات الأخيرة تذكر مجدداً بالمخاطر التي يتعرض لها الإنتاج غير المنتظم في ليبيا، حيث أغلقت الجماعات المسلحة الحقول باستمرار على مرّ السنوات الأخيرة.

مقايضة النفط العراقي بالغاز الإيراني «ستنتهك» العقوبات الأميركية

إندبندنت

قال ثلاثة مسؤولين أميركيين سابقين إن مقايضة الغاز الطبيعي الإيراني مقابل النفط العراقي وفق الاتفاق الذي أعلنه رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في وقت سابق من الأسبوع ستمثل انتهاكاً للعقوبات الأميركية المفروضة على طهران، ما لم تصدر الولايات المتحدة استثناءً يسمح بذلك.

وقال السوداني الثلاثاء إن العراق سيبدأ مقايضة النفط الخام مقابل الغاز الإيراني لإنهاء تكرر تأخر المدفوعات المستحقة لطهران، بسبب ضرورة الحصول على موافقة الولايات المتحدة على تلك المعاملات.

وأضاف السوداني أن إيران خفضت صادراتها من الغاز إلى العراق بأكثر من النصف حتى الأول من يوليو (تموز) بسبب عجز بغداد عن الحصول على موافقة الولايات المتحدة على صرف المستحقات، لكن طهران وافقت على استئناف ضخ صادرات الغاز في مقابل النفط الخام.

ولم تُعلن تفاصيل تذكر عن اتفاق المقايضة المحتمل الذي من شأنه الإسهام في نزع فتيل مشكلة سياسية يواجهها السوداني بسبب انقطاع الكهرباء خلال فصل الصيف القائظ في العراق، حيث تتجاوز درجات الحرارة 50 درجة مئوية.

لكن ثلاثة مسؤولين أميركيين سابقين قالوا إن المقايضة ستتعارض على الأرجح مع العقوبات الأميركية

وقال ريتشارد غولدبرغ من مركز أبحاث (مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات) «إجراء هذا النوع من المقايضات مع إيران سيكون انتهاكاً للعقوبات الأميركية ما لم يصدر استثناء أمن قومي أميركي».
وأضاف غولدبرغ الذي عمل ضمن طاقم مجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب «سيكون هذا محظوراً بموجب قانون حرية إيران ومكافحة انتشار الأسلحة النووية الذي يحظر أي معاملات متعلقة بالطاقة مع إيران».

وقال مسؤول بوزارة الخارجية الأميركية إن وزير الخارجية أنتوني بلينكن أصدر استثناءً في 21 مارس (آذار) لمدة 120 يوماً يسمح للعراق بأن يدفع لإيران نظير واردات الكهرباء فقط لا نظير الغاز الطبيعي المستخدم في توليد الكهرباء في العراق.

وأضاف المسؤول طالباً عدم نشر هويته «استثناء مارس 2023 الذي منحه وزير الخارجية يسمح للعراق بشراء الكهرباء من إيران. ولا شيء آخر». وأعلنت وزارة الخارجية ذلك الاستثناء 31 مارس.

وتدور تكهنات باحتمال تعديل الاستثناء ليسمح بالمقايضة، وهي مسألة رفض المسؤول مناقشتها.

وقال المسؤول «لسنا في موقف يسمح باستعراض أي قرارات مستقبلية متعلقة بالاستثناء. لا تعليق لدينا في هذا الوقت في ما يخص التقارير المتعلقة بترتيبات المقايضة بين العراق وإيران».

ولم ترد السفارة العراقية في واشنطن حتى الآن على طلب للتعليق.

وقال مسؤولون أميركيون سابقون إن وزارة الخزانة، التي تشرف على غالب العقوبات الأميركية المفروضة على إيران، تضع تعريفاً فضفاضاً لمصطلح «معاملة» ربما يشمل عمليات المقايضة.

وقال مسؤول كبير سابق بوزارة الخزانة طلب عدم نشر هويته «المهم هنا هو ما إذا كانت المعاملة مؤثرة. ولا يهم إن كانت ستجرى بعملة أو بأخرى أو إن... كانت مقايضة
وأضاف المسؤول السابق أن ذلك ربما يوفر «مساحة كافية للمناورة... حتى تتغاضى الولايات المتحدة عن الأمر، لكنه قرار سياسي لا مسألة قانونية».
وأردف «من زاوية قانونية بحتة، هي (المقايضة) تنتهك العقوبات الأميركية بكل تأكيد».

شكراً